مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 29 مايو 2023

أخيراً.. مجلس أعلى للتعليم

(رأي . جريدة الوطن)

وطالبت بتشكيل مجلس قومى - أو مفوضية - للتعليم ما قبل الجامعى، يضم فى تشكيله ممثلين لعدة وزارات وجهات معنية، وتمنيت أن يبادر أعضاء من البرلمان بتبنّى هذا الاقتراح.

وقبل أيام أعلن ضياء رشوان، المنسق العام للحوار الوطنى، أن الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، وبتوجيه من الرئيس عبدالفتاح السيسى، أرسل إلى مجلس أمناء الحوار الوطنى مشروع قانون أعدّه مجلس الوزراء لإنشاء المجلس الوطنى الأعلى للتعليم والتدريب، لمناقشته فى جلسات الحوار قبل إرساله لمجلس النواب.

لا أدّعى أن الحكومة سارعت بالاستجابة بهذه السرعة لطلبى بتشكيل مجلس قومى للتعليم، لكنه قد يكون من قبيل توارد الخواطر لا أكثر ولا أقل، خاصة أن إعداد مشروع القانون - أىّ قانون - يستغرق وقتاً طويلاً أبعد بكثير من موعد نشر المقال.

بقراءة مشروع القانون بإنشاء المجلس الوطنى الأعلى للتعليم والتدريب، تتأكد لنا جدية الدولة فى التعامل مع ملف التعليم، فالمادة الأولى تنص على تبعية المجلس المقترح لرئيس الجمهورية مباشرة، فيما تنص المادة الثانية على أن يتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء.

ومن أهم ما يتضمنه مشروع القانون النص فى المادة (7) بأن يعرض المجلس تقريراً بنتائج أعماله وتوصياته كل ثلاثة أشهر على رئيس الجمهورية.. بهذا النص نضمن ألا يصيب الترهل المجلس، كغيره من المجالس التى صارت - بمرور الزمن - مجرد تشكيلات على الورق بلا أى مخرجات على الإطلاق.

ولأن ملف التعليم وتطويره كمشروع قومى يتجاوز مهمة إسناده لوزارة التربية والتعليم وحدها، فإن عضوية المجلس المقترح تضم عدداً من الوزراء، وهم: وزير الدفاع والإنتاج الحربى، ووزير الصحة والسكان، ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزير المالية، ووزير الداخلية، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير التضامن الاجتماعى، ووزير التعليم العالى والبحث العلمى، ووزير التربية والتعليم والتعليم الفنى، ووزير الهجرة وشئون المصريين بالخارج، ووزير التجارة والصناعة، ووزير القوى العاملة، ووكيل الأزهر الشريف، ورئيس جامعة الأزهر، وأمين المجلس الأعلى للجامعات، ونائب وزير التربية والتعليم لشئون التعليم الفنى، ورئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ورئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية الضمان الجودة والاعتماد فى التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى، كما يضم المجلس 8 من الخبراء، يختارهم رئيس مجلس الوزراء، لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة.

اللافت أن المجلس يضم فى تشكيله ممثلى الأزهر الشريف، الذى يضم ما يقرب من 3 ملايين طالب فى التعليم ما قبل الجامعى، وهى إشارة لا تخطئها العين إلى أن الدولة تستهدف توحيد سياسات التعليم بكل أنواعه، وهنا أدعو «الحوار الوطنى»، خلال مناقشاته المرتقبة لمشروع القانون، إلى أن يُدخل تعديلاً يضمن أن تمتد مظلة المجلس إلى المدارس الدولية أيضاً لعدة اعتبارات، ليس أقلها الحفاظ على الهوية الوطنية لأبنائنا الملتحقين بها.

تبقى النقطة المهمة، وهى خارج موضوع التعليم، ولكن يجب الانتباه إليها، وهى قرار الرئيس بإحالة مشروع القانون للحوار الوطنى لمناقشته أولاً قبل إحالته للبرلمان، هنا يؤكد الرئيس تقديره للحوار الوطنى كآلية مهمة وفعالة، ويجدد ثقته فى القائمين على الحوار والمشاركين فيه، وهى رسالة مهمة، سواء من حيث التوقيت أو

المعنى.

قرن تركي عظيم

(رأي . جريدة الوطن)

عاش الأتراك فى القرن السابع عشر أزهى عصور الدولة العثمانية خلال فترة حكم سليمان القانونى التى اقتربت من نصف قرن وسُميت تلك الفترة بالقرن العظيم. كانت تركيا تسيطر على مساحات شاسعة من الكرة الأرضية وامتلأت خزائن الدولة بالخير الوفير، ولذلك سُمى «القانونى» بـ«سلطان العالم».

فى الانتخابات يستدعى المرشحون تاريخ بلادهم الوطنى لتذكير ناخبيهم بالانتصارات والأمجاد. المخضرمون يلعبون بمهارة على مشاعر الشعب المتشوق إلى الرفاهية والانتصارات واستعادة المجد. انتهت الانتخابات فى تركيا بفوز أردوغان بفترة رئاسية جديدة وفاز حزبه العدالة والتنمية بـ53 فى المائة من مقاعد البرلمان، وهو ما يعنى أن أردوغان سيحكم بدون أى مصاعب مع البرلمان بعدما جمع بين السلطتين.

كانت الانتخابات فى تركيا نموذجاً إيجابياً للممارسة الديمقراطية وهى المرة الأولى التى تجرى فيها بهذا الشكل. تفاعلت الأحزاب وتشكلت جبهتان من الجانبين، إحداهما مع حزب العدالة والأخرى بين أحزاب ما سُمى «الطاولة السداسية»، حيث اتحدت ستة أحزاب بهدف تحقيق الفوز لمرشحها كمال كليجدار وإسقاط أردوغان وإعادة النظام البرلمانى للحكم فى البلاد بدلاً من النظام الرئاسى.

جاءت نتيجة الجولة الأولى التى جرت فى 14 مايو الحالى بدون حسم، حيث فاز أردوغان بنسبة أصوات بأقل من الخمسين بالمائة بنصف فى المائة بينما حصل كليجدار على ما يقرب من 45 فى المائة وحصل أوغان على حوالى خمسة بالمائة، وهو ما أدى إلى إعادة الانتخابات فى يوم 28 مايو.

فى الإعادة فاز أردوغان بفترة رئاسية بعدما حصل على ما يزيد على 52 بالمائة من الأصوات. كانت الانتخابات مباراة مهارية عالية المستوى حسمها الناخبون بناء على توجهات كل مرشح والخطاب الذى وجهه للجماهير. استدعى أردوغان خبرته العميقة فى الملعب السياسى ليعوض سلبيات المرحلة السابقة له، بينما تعامل كليجدار بأسلوب يبعد عن الشعبوية.

قدم أردوغان سوابق أعماله، فهو الذى جعل تركيا لاعباً دولياً رئيسياً، يحتفظ بعلاقاته مع دول حلف الأطلنطى بينما فى نفس الوقت يحصل على أحدث الأسلحة من روسيا. يتوسط بين روسيا وأوكرانيا ويحتفظ بعلاقاته مع الدولتين. دعم علاقات بلاده مع الدول العربية والإسلامية وأعاد لتركيا صيغتها الشرقية وهو ما يجد ترحيباً كبيراً لدى تلك الدول.

يقود الدول التركمانية عائداً بشعوبها إلى الجذور والتاريخ القديم. حقق مكاسب اقتصادية وإن كانت تلك المكاسب قد انتكست فى الفترة الأخيرة وانخفضت قيمة الليرة التركية وارتفع معدل التضخم بنسبة كبيرة.

جاء خطاب كليجدار براجماتياً وعلمانياً بصورة واضحة. نبذ العلاقات مع الشرق العربى والإسلامى وركز على الاتجاه

ناحية الغرب، حيث الغرب الوجهة السليمة لتركيا. خطابه اتسق مع ميوله الحزبية فهو رئيس حزب الشعب الذى أسسه «أتاتورك» الذى أسقط الخلافة الإسلامية كما أنه (علاهى)، وهذا جزء من المذهب العلوى الذى هو جزء من المذهب الشيعى، وصرح بأنه لن يقيم علاقة إلا مع الدول التى يحكمها الشيعة. وعد بحل مشكلات الاقتصاد ودعا إلى العودة إلى نظام الحكم البرلمانى.

الانتخابات بداية حيث تستعد الأحزاب التركية للانتخابات القادمة بعد أن تنتهى آخر دورة لأردوغان.

مسجد شنودة

(رأي . المصري اليوم)

جد تستغرب؛ ساعات الشارع الطيب الجميل يقلب على «سلفى مسخسخ» ، يحن لأيام خلت، لماض تولى، تفج رائحة كريهة من أفواه لم تستعمل سواك المحبة منذ زمن، لا يستخدمون مزيل عرق الكراهية، متوافر في الأسواق.

إذ فجأة (فجعة) يخرج علينا سفهاء الأحلام من قيلولة الوطن صاخبين ساخطين، يتنادون في الفضاء الإلكترونى، أنهم يسمون مساجدهم بأسماء النصارى، مع زعيق مأخوذ عنوة من فيلم «وا إسلاماه»، مع نهنهة وبكائية سلفية بأصوات إخوانية، مختلطة بعصبية قبلية موروثة، فيلم مصرى هابط لا يصمد في المهرجانات الطائفية يوما.

أسمع في الجوار حوارا كريها، تسمع وتترحم على عضم التربة، وتمتم في سرك لحد يسمعك.

االله يرحمك يا عم شنودة، يقينا عطية بك شنودة عين أعيان «دمنهور» يتململ في قبره، ليس نادما على تبرعه، اعمل الخير وارميه البحر المالح، عندما تبرع الكريم بأرض المسجد (من أرضه) كان يقدم عربون محبة لأهله وناسه، والحسنة بمثلها، لم يخرج علينا أيامها من يحرم بناء المسجد على أرض ملكية مسيحية، ولا خرج من بين القبور من يفتى بحرمة الصلاة في المسجد، ولا تنحنح معمم ضرير القلب وقال بحكم مسجد الضرّار.

غاية السماحة، يشربون من نهر المحبة شربة هنية تكفى ميه، الطيبون كافأوا العم الطيب بإطلاق اسمه الذي هو اسم العزبة على المسجد، واالله عادى وبتحصل، ولا تخلف مرارات ولا حزازات ولا يحزنون، وصلوا في المسجد زمنا ولم تبطل صلواتهم، المساجد الله وليست لأصحابها.

هوجة مسجد شنودة، وإلحق يا جدع المساجد تنصرت، تصدق يا مؤمن وفى بلد الأزهر الشريف، استغفر االله العظيم، هي القيامة قامت، الإسلام سيعود غريبا، إنها من علامات الساعة!!.

وهكذا رويدا رويدا، يحرف المزاج العام نحو السلفية بحوادث هامشية تخلف قضايا طائفية، وفيما يتنافس المحبون في إظهار صور المحبة، يعمد الكارهون إلى تقليب المواجع الطائفية، وينصبون أفخاخا تعلق فيها أقدام الطيبين، تلاعبا بعواطفهم الدينية المشتعلة صيفا.

نعانى مثل خرّاج في جسد مصاب بنقص المناعة، بنقص هرمون المحبة، عندنا زيادة في دلالات الكراهية، مطلوب علاجات تنويرية إشعاعية، ومقويات ومكملات غذائية، وبرنامج وقاية من الأمراض السارية والمتوطنة.

العزبة اسمها كده «عزبة شنودة»، التابعة لقرية نديبة، مركز دمنهور/ البحيرة، والمسجد اسمه كده على اسم العزبة «مسجد عزبة شنودة»، اختصارا ليس مخلا، «مسجد شنودة» مسجد في عزبة، وعزبة تصلى في مسجدها الذي يحمل اسمها، هل نقص الإسلام مسجدا؟، بالعكس ما شاء االله وزير الأوقاف الدكتور جمعة يفتح من المساجد كل جمعة ما لا يعد ولا يحصى.

الذعر الذي استولى على موظفى وزارة الأوقاف، وبرزوا خفافا في المشهد البائس، ليغيروا اسم المسجد اتقاء غضبة السلفيين، لن ينجيكم من تحكم السلفيين في الرقاب، ولن يشهدوا لكم بالإيمان، لن أحدثكم عما يضمرون، وإنّ غدًا لناظرِهِ قريبٌ!!.

البابا تواضروس يستقبل نيافة الأنبا مكاريوس الإريتري

(ديني . صدى البلد)

هنأ الحاضرون قداسة البابا بنجاح زيارته للڤاتيكان والزيارات الرعوية لإيبارشياتنا القبطية في تورينو وروما، وميلانو، والنمسا.

فيما رحب قداسته بهم وألقى كلمة قصيرة أكد خلالها على سعادته بزيارة الڤاتيكان التي جاءت بناءًا على دعوة من جانب الكنيسة الكاثوليكية للاحتفال باليوبيل الذهبي لعودة العلاقات بين الكنيستيْن بزيارة المتنيح البابا شنودة للڤاتيكان عام ١٩٧٣، وأضاف قداسة البابا أن الزيارة كانت ناجحة وأن بركة شهداء ليبيا الذين اصطحب وفد كنيستنا أجزاءً من متعلقاتهم ليهديها إلى كنيسة روما كانت ترافق الزيارة، وقدم قداسته ملخصًا لرحلته التي تضمنت زيارة الڤاتيكان بفعالياتها المتعددة ثم الزيارات الرعوية في إيطاليا والنمسا وخضوع قداسته لفحوصات دورية في النمسا للاطمئنان على صحة قداسته وأكد أن نتائجها جاءت مطمئنةً.

أجاب قداسته بعد ذلك الأسئلة التي قدمها المشاركون في اللقاء والتي دارت حول ملامح من زيارة قداسته إلى الڤاتيكان ثم الزيارات الرعوية.

واختتم قداسة البابا الحديث بعد إجابة الأسئلة بتقديم تلخيص لما قاله، بأنها كانت زيارة طيبة، تضمنت افتقادًا لأبناء كنيستنا في المهجر، واستمرارًا للعلاقات الطيبة والممتدة بين الكنائس، وأكد قداسته على العمل بالمبدأ الإنجيلي "المَحَبَّةُ لا تَسقُطُ أَبَدًا" ونصح الحاضرين بالقراءة المتأنية للأصحاح ١٣ من رسالة القديس بولس الثانية إلى أهل كورنثوس الذي يسمى "أنشودة المحبة"، وطلب منهم الحرص على توضيح الحقائق مع الحفاظ على عفة اللسان عملًا بالمبدأ الكتابي "نُشتَمُ فنُبارِكُ."

ثم وزع قداسته هدايا تذكارية على الحاضرين والتقط معهم صورة تذكارية.

السيسي وأردوغان يتفقان على البدء الفوري في ترفيع العلاقات الدبلوماسية

بين مصر وتركيا وتبادل السفراء

(سياسي . المصري اليوم)

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، أن الرئيسين أكدا على عمق الروابط التاريخية التي تربط البلدين والشعبين المصري والتركي، واتفقا على تدعيم أواصر العلاقات والتعاون بين الجانبين، وفي ذلك الإطار قرر الرئيسان البدء الفوري في ترفيع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وتبادل السفراء

«النواب» يوافق «من حيث المبدأ» على تعديلات «ضريبة الدخل»

(اقتصادي . المصري اليوم)

ويهدف مشروع القانون إلى زيادة حد الإعفاءات الضريبية، وكذلك دعم الاستثمار وإجراء بعض الإصلاحات الخاصة بالبورصة وصناديق الاستثمار، والمجلس الأعلى للضرائب، وذلك لحصر الاقتصاد غير الرسمي، والالتزام بالفواتير الإلكترونية، لمواكبة التحديثات التي دخلت على أنظمة الضرائب الدولية، وإلغاء بعض الإعفاءات المتعلقة بالسندات وأذون الخزانة

يشار إلى أن تعديل تعريف «الشخص المرتبط» جاء في تقرير لجنة الخطة والموازنة عن القانون، بما يتماشى مع المعايير الدولية وبما لا ينتج عنه توسيعًا للذمة المالية للشخص المرتبط.

ويأتي التعريف على النحو الوارد بالمشروع لتحقيق أولهما ضمان منع تحويل الأرباح وتجنبها من خلال التخطيط الضريبي الضار خاصة بين الأشخاص المقيمة وغير المقيمة وثانيهما استبعاد العلاقة التجارية مثل العلاقات بين الموردين والتجار وعلاقات العمل بين أصحاب الأعمال وعامليهم بحيث يظل مدى ارتباط الأشخاص قائم على مبادئ الإدارة أو السيطرة أو الملكية وذلك من خلال النص على عدم تأثير علاقات الارتباط على وعاء الضريبة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وزيرة البيئة تبحث مع وفد إماراتي استغلال عدد من محميات جنوب سيناء

(سياسي . مصراوي)

وأكدت وزيرة البيئة ضرورة قيام الشركة بتقديم دراسة للمقترح المقدم لاستغلال المنطقة الخضراء بشرم الشيخ ومحميات كلا من رأس محمد ونبق وسانت كاترين باعتبارها من أجمل المحميات في مصر التي تتمتع ببيئات جيولوجية وبحرية فريدة التي يجب الحفاظ عليها، لافتة إلى أن المقترح يتضمن إنشاء منشآت بيئية مصممة للعمل باستخدام ممارسات مستدامة تعمل بالطاقة الشمسية وتستخدم مواد معاد تدويرها للبناء.

وأوضحت وزيرة البيئة أن الأنشطة التي يتضمنها المقترح لتنفيذها في الأماكن المستهدفة تتمثل في مراقبة الطيور والغطس والغوص والمشي واستخدام سكوتر وركوب الدراجات في الجبل وركوب الجمال والخيل، لافتة إلى أنه سيتم عقب تحديد النشاط وآليات العمل استخراج تصاريح لممارسة النشاط وأخذ الموافقات اللازمة من مجلس الوزراء والجهات الأمنية لكي تكون للاستثمارات جدوى اقتصادية.

واقترحت وزيرة البيئة تنظيم زيارة لمدينة شرم الشيخ لتحديد الفرص المتاحة للاستثمار، مشيرة إلى أنه بالنسبة للمنطقة الخضراء لابد من تحديد الإجراءات التي تجعلها منطقة صديقة للبيئة مستدامة، لافتة إلى أن ملف الترويج للمحميات الطبيعية ملف هام للغاية عملت عليه الوزارة خلال السنوات الماضية، حيث تم العمل عليه من خلال حملة "إيكو إيجيبت"، مشيرة إلى أنه من ضمن التحديات التى واجهتنا في ملف المحميات هي عدم وجود ترخيص للنزل البيئي، وقامت الوزارة بالعمل مع وزارة السياحة وتم تنفيذ دليل إرشادي للنزل البيئي وأصبح له تصنيفا بالنجوم.

كما تم العمل على دمج المجتمع المحلي داخل أنشطة المحميات باعتبارهم سكان وحراس المحمية، لافتة إلى أن محمية وادي الجمال حوالي 75% من أنشطة المحمية يقوم بها السكان المحليين، مشيرة إلى أنه سيتم إطلاق "حملة القبائل المحلية" في إطار احتفال الوزارة باليوم العالمي للبيئة.

وأشار اللواء خالد فودة، محافظ جنوب سيناء، إلى أن مدينة شرم الشيخ مدينة فريدة ومتميزة تتمتع بطبيعة خلابة وقد قامت الدولة بتطوير المدينة خلال الفترة الأخيرة لتكون مدينة خضراء مستدامة بيئيا، مشيرا إلى أن هناك الكثير من الأنشطة التي تخص السياحة البيئية موجودة بالفعل داخل المدينة ويتم تنفيذها في عدد من الأماكن والمحميات، فلابد للشركة تنفيذ أنشطة جديدة بشكل مميز يزيد من جمال المدينة ويساهم في زيادة إقبال السياح عليها، لافتا إلى ضرورة تنفيذ أنشطة تستغل الجبال الخلابة التي تتمتع بها محافظة جنوب سيناء.

وأوضح محمد عتيق، عضو مجلس الإدارة ، أن الشركة تهدف إلى التعاون مع وزارة البيئة ومحافظة جنوب سيناء لتقديم خدمة بيئية سياحية للزائرين بشكل مستدام ومسؤول يضمن حصول الزوار على تجربة فريدة لا تُنسى، مع الحفاظ على استدامة البيئة للأجيال القادمة، مشيرا إلى أنه سيتم تنفيذ أنشطة مستوحاه من الطبيعة مع استخدام تكنولوجيات تساهم في استمتاع الزائر بالراحة والجو الفريد، موضحا أن الشركة ترغب في العمل على محميات نبق ورأس محمد وسانت كاترين لما لهم من طبيعة مميزة يمكن استغلالها لخروج منتج سياحي بيئي مميز.

مصر..وزارة المالية تبيع أذون خزانة بقيمة 46 مليار جنيه بفائدة 23.8%

(اقتصادي . روسيا اليوم)

وبلغت قيمة الأذونات 46 مليار جنيه من قبل المستثمرين من إجمالي 546 عرضا بقيمة 79 مليار جنيه تقدمت لشراء نحو 39.5 مليار جنيه على آجلين 364 يوما و182 شهرا، في حين تم تقدير الفائدة المقبولة من قبل وزارة المالية بمتوسط 23.8% لعائد عام وعائد 6 أشهر، حيث تراوحت من 18% إلى 23.9% للآجلين.

واليوم الأحد، من المنتظر أن يطرح البنك المركزي أذون خزانة بقيمة 40 مليار جنيه نيابة عن وزارة المالية، على أجلين، ولمدة 3 أشهر و9 أشهر، وذلك نيابة عن وزارة المالية لاستخدامها في سداد الالتزامات العاجلة للوزارات

والهيئات الحكومية.

وفي 29 أغسطس 2023، من المنتظر طرح أذون خزانة بقيمة 22.5 مليار جنيه لمدة 9 أشهر تستحق السداد، كما سيتم طرح آخر لأذون الخزانة بقيمة 17.5 مليار جنيه لأجل 9 أشهر.

وقدرت الحكومة عجز الموازنة المستهدف خلال العام المالي 2023_2024 بقيمة 824 مليار جنيه بنسبة زيادة 7% عن العام المالي الماضي، 2022-2023، الذي بلغ مستهدف عجز الموازنة فيه 558.2 مليار جنيه.

هذا وأشار وزير المالية المصري محمد معيط إلى أن المواطن الذي سيزيد دخله عن مليون جنيه سيفرض عليه ضريبة دخل، مؤكدا أن الإيرادات المستهدفة منها تصل إلى 4 مليارات جنيه.

وبين أنه في ظل الظروف الحالية، الهدف هو جلب الإيرادات وإعادة توزيع الدخل والعدالة من خلال بطاقات التموين لمحدودي الدخل، موضحا أن المرتبات والمعاشات زادت ثلاث مرات خلال عام واحد.

أسبوع على إضراب سجناء "برج العرب" في مصر عن الطعام

(تشريعي . العربي الجديد)

وكانت رسالة قد خرجت الأسبوع الماضي من "برج العرب" تفيد بإضراب السجناء السياسيين المتمثل في رفض استلام التعيين، الطعام المعدّ في مطابخ السجن، وكذلك شراء الطعام من "الكانتين" المخصّصة لبيعهم أنواعاً من الطعام. وشرحت أنّ نحو 60 من السجناء السياسيين في عنبري 21 و23 بسجن برج العرب قد بدأوا إضراباً كاملاً عن الطعام يوم الأحد في 21 مايو/ أيار الجاري، احتجاجاً على الانتهاكات التي تُرتكب في حقّهم منذ انتقالهم إلى سجن "برج العرب" من سجن "بدر 3" منذ أكثر من شهر. يُذكر كذلك أنّ ثمانية سجناء سياسيين من بينهم قد نُقلوا إلى سجن "المحاريق" في الوادي الجديد جنوب غربي مصر.

وتتلخّص مطالب السجناء المضربين عن الطعام بحسب منصة "جوار" الإعلامية الحقوقية في رجوعهم إلى أماكنهم الأساسية في السجن، وتحسين المعاملة التي يتلقّونها، والاستجابة سريعاً لطلبهم الذهاب إلى المستشفى، وفتح الزيارة كلّ أسبوعَين وليس شهرياً مع السماح بزائرَين على الأقلّ وليس واحداً فقط.

وأوضحت "جوار" أنّ انتهاكات تُمارَس في سجن "برج العرب" في حقّ المنقولين من سجن "بدر" من قِبل ضابط الأمن الوطني حمزة المصري (اسم حركي) الذي أودع عدداً كبيراً منهم في زنازين التأديب، كذلك ضيّق على الأهالي في الزيارات، ومنع دخول الطعام باستثناء وجبة صغيرة، وفرض حواجز أمنية لتفتيش الأهالي عند دخولهم للزيارة، ونشر قوات فضّ شغب في السجن ومخبرين يترأسهم.

ومع ارتفاع وتيرة الانتهاكات بسجن برج العرب، نقلت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات أنّ السجناء السياسيين أطلقوا نداء استغاثة تحت عنوان: "اهدموا مملكة حمزة وأنقذونا"، وبعثوا برسالة إلى من يهمّه الأمر من المسؤولين عن مصلحة السجون والنائب العام والمنظمات الحقوقية لإنقاذهم من بطش حمزة المصري الذي يساومهم ويهددهم بأهاليهم وتحديداً النساء منهم في مقابل التعاون معه والتنازل عن حقوقهم.

وكان قرار إنشاء سجن "برج العرب" قد صدر في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك في عام 2004، وذلك في منطقة صحراوية تقع غربي محافظة الإسكندرية. وبحسب الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، يضمّ السجن 25 عنبراً في خمس مجموعات، تضمّ الواحدة منها خمسة عنابر. ويحتوي العنبر الواحد على 18 زنزانة موزّعة على جناحَين بالتساوي في طبقة أرضية. يُضاف إلى ذلك عنبر "شديد الحراسة" يُقسَم إلى قسمَين، أحدهما "المخصوص" يستقبل المحكوم عليهم بالإعدام إلى حين تنفيذ الأحكام.

وقد جاء في شهادة أحد المحتجزين السابقين التي نقلتها الجبهة المصرية أنّ المجموعة الأولى من العنابر تضمّ عنبرَي "الإيراد" و"التأديب". كذلك ثمّة مبانٍ واقسام أخرى في السجن، مثل المستشفى الذي خُصّص له أحد العنابر، وورشة نجارة، ومكتبة صغيرة، وملعب كرة قدم، ومخبز، ومطبخ السجن، ومغسلة.

في الإطار نفسه، جاء في شهادات سجناء سابقين أدلوا بها للجبهة المصرية أنّ وضع زنازين الإيراد أكثر سوءاً من غيرها. ويُمنَع المحتجزون من التريّض ويُعَدّ ذلك أسلوباً للتنكيل والعقاب في حال اعتراضهم على بعض الممارسات أو الانتهاكات. كذلك كشف هؤلاء أنّهم يُمنعون أحياناً من تلقّي ما تحضره عائلاتهم من أدوات نظافة شخصية أو أخرى لتنظيف السجن، وذلك بهدف إجبارهم بطريقة غير مباشرة على شرائها من داخل السجن.

مصر: 30 ألف شركة مقاولات تنزلق إلى ركود قاتل

(اقتصادي . العربي الجديد)

تراكمت الديون البنكية على شركات المقاولات، بعد اضطرارها إلى السحب على المكشوف، لإتمام مشروعات، وفي الوقت نفسه تحرمها الحكومة صرف قيمة التأمين الابتدائي والنهائي، المحتجز لديها، في مشروعات تسلمتها منذ 5 سنوات، تمثل 20% من قيمة المشروعات المنفذة.

حذر اتحاد مقاولي التشييد والبناء، في اجتماع طارئ لمجلس الاتحاد، برئاسة محمد سامي سعد، الحكومة من وقف سحب المشروعات المعطلة المسندة إلى الشركات، جراء عدم قدرة المقاولين على التمويل أو تدبير مواد البناء.

واعتبر سعد تصرفات الحكومة في هذا الشأن ضربة قاصمة لشركات المقاولات، التي أصبحت عالقة بين تنفيذ مشروعات لا تملك الحكومة أموالاً لتنفيذها، وديون تراكمت للبنوك خلال مراحل التشغيل، تحتاج إلى تصفية شهرية للديون، وإلا تحولت الحسابات إلى قروض شخصية على المقاولين والشركات.

دعا الاتحاد الحكومة إلى التوقف عن طرح مشروعات عامة على المقاولين دون تدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها قبل طرح المناقصات العامة، بعد أن أصبح الإسناد المباشر للمشروعات على المقاولين سيفاً مسموماً يهدد رقاب مسؤولي الشركات الذين اندفعوا وراء الحكومة لتنفيذ مشروعات بتمويل ذاتي، ثقة بقدرة الدولة على تمويل تلك المشروعات.

وطلب الاتحاد تدخل الحكومة في السيطرة على الغلاء الفاحش في أسعار الحديد والإسمنت، الذي ارتفع 3 أضعاف سعره خلال 12 شهراً، من 16 ألف جنيه إلى 45 ألف جنيه بالمتوسط، والنقص الحاد في مستلزمات التشغيل وقطع الغيار لمعدات البناء (الدولار = نحو 30.9 جنيهاً).

أسفرت المناقشات بين مجلس الاتحاد ومصلحة الضرائب واللجنة العليا للتعويضات بوزارة الإسكان وجهاز حماية المستهلك على مدار اليومين الماضيين، عن اتفاق يقضي بجدولة ديون الشركات لصالح الضرائب والتأمينات الاجتماعية، ودراسة تأجيل الفاتورة الإلكترونية، التي تسعى وزارة المالية لتعميمها على شركات المقاولات مطلع يوليو المقبل.

وأكد أعضاء الاتحاد أن الوعود الحكومية، رغم أنها تصدر عن مجلس الوزراء وقيادات الدولة، لا تبارح مكانها، بسبب "جيوش البيروقراطية" في الجهاز الإداري بالدولة، ممن يعطلون تنفيذ القرارات، مستغلين عدم وجود لجان للرقابة والمتابعة لتنفيذ القرارات، ودراسة رجع الصدى من أصحاب المصالح التي تتوه في أروقة المكاتب العمومية لسنوات.

وقال رئيس اتحاد مقاولي التشييد والبناء محمد سامي سعد لـ"العربي الجديد": "من المؤكد أن قطاع البناء والتشييد سيتراجع أداؤه في المرحلة المقبلة، مع توجه مجلس الوزراء إلى وقف المشروعات التي لا تمويل خاصاً لها، والتي تحتاج إلى النقد الأجنبي". وأكد أن عدم قدرة الحكومة على توفير الدولار يمثل مشكلة خطيرة أمام القطاع العقاري، حيث تحتاج الشركات ما بين 50 إلى 60% من قيمة المشروعات بمكون دولاري.

وطالب سعد بأن يكون طرح الحكومة للمشروعات الجديدة، بحذر حتى لا تدفع الشركات إلى زيادة الطلب على الدولار، وتدفع سعره إلى أعلى في مقابل الجنيه، مبيناً أن عدم صرف مستحقات المقاولين، وشح الدولار ووجوده في الأسواق بأكثر من سعر، من أهم مسببات الأزمة المالية التي تواجه الشركات.

وأوضح أن اتحاد مقاولي التشييد والبناء سبق أن طلب من الحكومة أن تقلل من طرح المشروعات التي تطلبها حتى لا تضغط على الأسواق، في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء.

وقال سعد: "انتهى عصر تدخل الحكومة في تسعير مواد البناء، إذ أصبح العرض والطلب هو الأداة الوحيدة التي تحدد أسعار كل منتج، ولم يعد أمام الحكومة إلا بالتدخل عبر آليات العرض والطلب، بتوفير السلع المطلوبة للمقاولين، كي تمنع الارتفاعات الجنونية في أسعار الخامات".

وشدد على أن اتحاد مقاولي التشييد والبناء، طالب الحكومة بعدم سحب المشروعات من الشركات المتعثرة، نتيجة صعوبة التمويل، الناتج من عدم دفع مستحقات المقاولين، في مواعيدها رغم التزامهم برامج التنفيذ المتفق عليها وفقاً للعقود الرسمية.

وأضاف: "يجب ألا تنظر الحكومة إلى المقاولين، على أنهم ممولون للمشروعات، لأنهم لا يمارسون رؤوس الأموال الضخمة، ولا يمارسون عمل البنوك، بل يديرون محفظة مالية مؤقتة لمشروعات مملوكة للغير إلى حين الانتهاء من تنفيذها وتسليمها للجهات المختصة".

وأشار سعد إلى عدم استفادة المتعثرين من قانون التعويضات الذي قررته الحكومة للشركات المتعثرة، بسبب توقف التمويل وزيادة سعر الدولار، ومد مهلة التنفيذ للمشروعات المتفق عليها في حدود 6 أشهر لمنحهم فرصة الانتهاء من أعمالهم، دون تحميلهم أية أعباء مالية أو قانونية.

وأكد سعد أن القطاع دخل في مرحلة ركود عميقة منذ أشهر، ويتوقع في حالة انهاء المشاكل العالقة مع الحكومة أن ينمو ببطء خلال السنوات المقبلة.

من جانبه، أوضح الأمين العام للاتحاد، هشام يسري، أن الارتفاع غير المبرر في أسعار مواد البناء بنسب غير

/ moasher

مسبوقة، يدفع نحو 8 ملايين عامل إلى البطالة، و30 ألف شركة عضو في الاتحاد إلى التوقف عن العمل.

ويمثل قطاع البناء والتشييد نحو 20% من الناتج القومي حالياً، متراجعاً من 40% عامي 2016 و2017، وفقاً لبيانات وزارة التخطيط.

وأكد عضو مجلس إدارة الاتحاد، ممدوح مرشدي، لـ"العربي الجديد" أن قوانين تعويضات المقاولين، التي أصدرتها الحكومة أخيراً، لا تفعل على أرض الواقع، وإذا ما أرادت الحكومة تطبيقها، فلا توجد آلية واضحة وشفافة لمتابعة التنفيذ، بما يسبب مشاكل متكررة، للمقاولين والمصدرين والمستثمرين.

وأكد مرشدي أن الحكومة فشلت في تطبيق صرف مستحقات المستثمرين التي حدد دفعها كل 3 أشهر، فبلغت معدلات التأخير 15 شهراً بالمتوسط، ورغم تبرّم رئيس الدولة من تصرفات الموظفين، وطلبه تعديل مراجعة مستندات الصرف آلياً، لسرعة الانتهاء منها، فإنها ما زالت في المراحل الأولى للتطبيق.

وأوضح أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي الأغلبية الساحقة في اتحاد مقاولي التشييد والبناء، هي الأكثر تأثراً بالأزمة المالية، مشيراً إلى ضرورة تدخل الحكومة في إنهاء مشاكل خطابات الضمان العلاقة بين الشركات والبنوك، بسبب عدم منح الحكومة للشركات خطاب الحساب الختامي لمشروعات تسلمتها بكامل مراحلها، من الشركات لمدد تراوح ما بين 5-4 سنوات.

وتابع مرشدي قائلاً إن شركات المقاولات توفر 10% من قيمة تمويل المشروعات المنفذة، بينما تدبر البنوك تمويلاً يصل إلى 90% من قيمة كل مشروع حكومي، وفي حالة تجديد خطاب الضمان دون سداد مستحقات البنوك دورياً، تتحمل زيادة بالفوائد على إجمالي قروض المشروعات.

وقال إن الحكومة تظلم المقاولين بدفعهم نحو أزمة تمويلية، لعدم التزامها صرف مستحقات الشركات من خطابات الضمان بالمراحل الابتدائية والنهائية لحين نقل أصول المشروعات وتشغيلها لمدة عام من قبل الجهات الحكومية.

وصرّح مستشار اتحاد مقاولي التشييد والبناء، حمدي شحاتة، لـ"العربي الجديد"، بأن الشركات متوقفة عن العمل تماماً، لعدم صرف مستحقاتها لدى الحكومة، وإرجاع قيمة خطابات ضمان عن مشروعات تسلمتها منذ 5 سنوات، وعلى رأسها مشروعات المرحلة الثالثة من الإسكان الاجتماعي، التابعة لهيئة الإسكان والتعمير.

وأشار شحاتة إلى تشكيل لجنة لإنهاء مشاكل الشركات مع هيئة التأمينات الاجتماعية، وقانون العمل الجديد، واعتماد شهادات التصنيف لشركات المقاولات، بنظام مصري حديث، لتخفيف الأعباء عن الشركات التي كانت مجبرة على دفع مستحقات شهادة التصنيف بالدولار.

وذكر أن الشركات المصرية التي تعمل في الخارج، وتتعرض لخسائر نتيجة اندلاع الحروب والانفلات الأمني، كما يحدث في السودان وليبيا والعراق، لم تحصل على تعويضات، من أي جهة، ما عرّض بعضها لخسائر فادحة، وعلى رأسها "المقاولون العرب" التي خسرت معدات بقيمة 100 مليون دولار في ليبيا، بعد اندلاع الحرب.

وأعرب عن أمله أن تشارك الدولة في تعويض الشركات التي تخاطر بالعمل بالخارج في مناطق غير مستقرة، عبر تكليفها مشروعات بديلة، تساهم في تخفيف أزماتها المالية.

/ moasher

/ moasher